

● أخبار قصيرة



احتجاجات طلابية واسعة في فرنسا

تصاعدت الاحتجاجات الطلابية في فرنسا، مع توقيف ١٩٤٩ شخصاً الخميس وإصابة ٣٠٥ من عناصر الشرطة والدرك، وفق وزارة الداخلية. وامتدت التحركات من المدارس إلى الجامعات، وسط تظاهرات سلمية في مناطق عدة وأعمال عنف وتخريب في مناطق أخرى.

وأعلنت السلطات استمرار إغلاق نحو ٤٠٠ مدرسة الجمعة، بسبب الاحتجاجات، فيما قال وزير التربية إن ١٧٠ تلميذاً و٦٥ من العاملين في القطاع أصيبوا منذ بدء الحراك. وتتركز مطالب المحتجين على أوضاع المدارس، بما يشمل تهالك المباني واكتظاظ الفصول ونقص المعلمين. كما أقيمت حواجز حول نحو ٣٠ حرمًا جامعيًا.

ودعا رئيس الوزراء سيباستيان ليكورنو إلى اجتماع أزمة لبحث اتساع الاحتجاجات، بينما استخدمت الشرطة الغاز المسيل للدموع لتفريق متظاهرين في بعض المواقع المختلفة.



روسيا تحذر من عسكرية اليابان

حذرت وزارة الخارجية الروسية من أن توجه اليابان نحو إعادة التسلح والعسكرة يضيف مخاطر أمنية على الحدود الروسية في الشرق الأقصى، معتبرة أن تداعياته قد تمتد إلى استقرار منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وأكدت موسكو أنها أثارت هذه المخاوف مراراً مع الجانب الياباني، خصوصاً مع تنامي التعاون العسكري بين طوكيو وواشنطن.

كما أشارت إلى خطط اليابان لاستخدام منظومات صاروخية «تايب-٢٥» خلال المناورات المشتركة «كين سور-٢٧» المقررة في أكتوبر/ تشرين الأول. وكانت روسيا قد دعت طوكيو سابقاً إلى مراجعة سياسة إعادة التسلح، منتقدة كذلك تخفيف القيود اليابانية على تصدير المعدات الدفاعية. وترى موسكو أن هذه التطورات تتعارض مع متطلبات الأمن الإقليمي وتزيد التوتر في آسيا والمحيط الهادئ.

اشتباكات في مكسيكو سيتي خلال إحياء ذكرى ثلاثيلوكو

شهدت العاصمة المكسيكية مكسيكو سيتي اشتباكات وأعمال شغب عقب مسيرة إحياء الذكرى السنوية لمذبحة ثلاثيلوكو، التي وقعت في الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨ وأسفرت عن سقوط قتلى وجرحى بين المتظاهرين. وتحولت المسيرة إلى مواجهات بعدما ألقي عشرات المشاركين مقذوفات وأشياء مختلفة باتجاه الحواجز الواقية المحيطة بالقصر الوطني، فيما أظهرت مشاهد متداولة استمرار عمليات الرشق لعدة دقائق.

ووثقت لقطات أخرى تجمع أعداد كبيرة من المشاركين في ساحة زوكالو وسط العاصمة. ولم تصدر حتى الآن معلومات رسمية بشأن حجم الأضرار أو عدد المصابين. وتشهد مكسيكو سيتي سنوياً مسيرات إحياء ذكرى ثلاثيلوكو، التي تعد من أبرز محطات تاريخ الاحتجاجات الطلابية في المكسيك، وغالباً ما تشهد توترات واحتكاكات أمنية.

العالم يغيّر قواعد القوة
أفول الهيمنة الأميركية..
من عصر الانفراد إلى عالم متعدد المراكز

الحالية. لكن وجود هذه الأطر واتساع محاولات تنويع الشركات يكسان اتجاهاً أوسع: العالم يتحرك نحو تعدد أكبر في مراكز القوة، حتى لو لم يمتلك بعد مركزاً بديلاً قادراً على الحلول محل واشنطن.

وهنا تقع المفارقة الكبرى: قد لا يستطيع خصوم أميركبناء نظام عالمي بديل غداً، لكنهم يستطيعون منع واشنطن من الاستمرار في التصرف وكأنها النظام العالمي نفسه.

عندما يصبح العالم أقل أميركية

قد تبقى أميركا غنية وقوية ومسلحة ومؤثرة، وفي الوقت نفسه تفقد شيئاً من قدرتها على تحديد قواعد اللعبة وحدها. وهذا هو التغيير الأكثر عمقاً: أن تتحول الولايات المتحدة من القوة التي تستطيع فرض إيقاع النظام الدولي إلى قوة كبيرة مضطرة إلى التفاوض مع قوى أخرى حول شكل هذا النظام.

بنت واشنطن نفوذها على الدولار والقوة العسكرية والتكنولوجيا والتحالفات، وهذه المنظومة تواجه اليوم ضغوطاً متزامنة. لا يعني ذلك نهاية الهيمنة الأميركية، لكنه يعني أن كلفة استمرارها تتغير. فالتاريخ يعلمنا أن الهيمنة لا تسقط حين يُنزع العلم، بل حين يتوقف الآخرون عن الحاجة إلى المركز وبينون طرقاً لا تمر عبره. أميركا لن تخفي من العالم، لكن العالم بدأ يخرج من أميركا. وهذه هي بداية الأفول الحقيقي.

أميركا لن تختفي من العالم. لكن العالم بدأ يخرج من أميركا. وهذه هي بداية الأفول الحقيقي

استخدامها، خوفاً لئلا بدائل عنها. فالعقوبات المالية الواسعة، والقيود التكنولوجية، واستخدام الدولار في الضغط على الخصوم، ومحاولات إعادة تشكيل سلاسل الإمداد وفق اعتبارات جيوسياسية، لم تدفع الدول الأخرى إلى التراجع؛ بل دفعت بعضها إلى التفكير في تقليل نقاط الضعف التي يمكن لواشنطن استغلالها.

وتكشف سلاسل التكنولوجيا والطاقة عن طبيعة الصراع المقبل: لم يعد التنافس على من يملك القوة اليوم فقط، بل على من يستطيع تحويلها إلى اعتماد طويل الأمد. وتقدم الصين مثلاً واضحاً على انتقال مركز النقل من مجرد امتلاك المال والسلاح إلى امتلاك القدرة على إنتاج التقنيات التي يحتاج إليها الآخرون. وهكذا قد تتحول أدوات الهيمنة نفسها: الذين العام، وكلفة خدمته، والاستقطاب السياسي، والتفاوت الاقتصادي، وأزمة الثقة بالمؤسسات، كلها عوامل تؤثر في قدرة واشنطن على إنتاج استراتيجية مستقرة وطويلة الأمد.

والدولة التي تريد إدارة العالم تحتاج أولاً إلى أن تكون قادرة على إدارة نفسها؛ وحين يتحول الانقسام الداخلي إلى عائق أمام القرارات الكبرى، تصبح القوة المادية أقل قدرة على إنتاج النفوذ السياسي.

تتحول أدوات الهيمنة إلى حافز لبناء البدائل ولعل المفارقة الأعمق في المشهد أن بعض أدوات القوة الأميركية بدأت تنتج، بفعل الإفراط في

الصين تمثل نحو ٨٥ ٪ من طاقة تصنيع سلاسل الطاقة الشمسية و ٨٠ ٪ من طاقة تصنيع سلاسل بطاريات الليثيوم، مع حصة أعلى من ذلك في بعض المراحل مثل رقائق الخلايا الشمسية والمواد الفعالة للأقطاب. لكن جوهر المسألة ليس أن يكن أصبحت «أميركا جديدة»، بل أنها تساعد على إنهاء زمن كانت فيه الولايات المتحدة قادرة على احتكار تعريف القوة. فالدولة التي تمتلك قاعدة صناعية قادرة على إنتاج جزء أساسي من التقنيات التي يحتاج إليها الاقتصاد العالمي، وتملك سوقاً ضخمة وقدرات تكنولوجية متنامية، تمتلك أوراقاً استراتيجية لا يمكن تجاهلها، حتى لو بقيت بعيدة عن الحلول محل الولايات المتحدة في مختلف وظائف القيادة الدولية.

القوة العسكرية.. عندما تتحول العضلات إلى فاتورة

لا تزال الولايات المتحدة القوة العسكرية الأكبر في العالم بفارق هائل. فقد بلغ إنفاقها العسكري نحو ٩٥٤ مليار دولار في عام ٢٠٢٥، مقابل ٣٣٦ مليار دولار للصين، وفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام؛ واستحوذت الولايات المتحدة وحدها على نحو ٣٣ ٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

لكن حجم القوة لا يلغي سؤال الكلفة. فشبكة القواعد والتحالفات والانتشار العسكري تمنح واشنطن قدرة هائلة على التدخل، لكنها تفرض عليها التزامات واسعة ومتواصلة، ما يزيد الضغط على الاقتصاد والمؤسسات.

واشنطن لا تواجه خصومها فقط.. بل تواجه آثار قوتها

لكن اختزال أزمة الهيمنة الأميركية في صعود الصين وروسيا وفي توسع بريكس سيكون تبسيطاً مفرطاً. فجزء من المشكلة موجود داخل الولايات المتحدة نفسها: الذين العام، وكلفة خدمته، والاستقطاب السياسي، والتفاوت الاقتصادي، وأزمة الثقة بالمؤسسات، كلها عوامل تؤثر في قدرة واشنطن على إنتاج استراتيجية مستقرة وطويلة الأمد. والدولة التي تريد إدارة العالم تحتاج أولاً إلى أن تكون قادرة على إدارة نفسها؛ وحين يتحول الانقسام الداخلي إلى عائق أمام القرارات الكبرى، تصبح القوة المادية أقل قدرة على إنتاج النفوذ السياسي.

تتحول أدوات الهيمنة إلى حافز لبناء البدائل ولعل المفارقة الأعمق في المشهد أن بعض أدوات القوة الأميركية بدأت تنتج، بفعل الإفراط في

الوقت/ لاكثر من ثلاثة عقود، تصرفت الولايات المتحدة كما لو أن سقوط الاتحاد السوفياتي لم يكن نهاية الحرب الباردة فحسب، بل نهاية للمنافسة الكبرى على قيادة العالم. خرجت واشنطن من تلك اللحظة وهي تمتلك اقتصاداً هائلاً، وقوة عسكرية تتفوق على منافسيها بفارق واسع، ودولاراً يحتل قلب النظام المالي العالمي، وشبكة تحالفات وقواعد عسكرية تمتد عبر القارات. ومن موقع المنتصر، تحولت واشنطن إلى القوة المرجعية الأبرز في النظام الدولي، تفرض العقوبات، وتحدد قواعد التجارة، وتعيد تشكيل التحالفات، وتقرر متى يصبح التدخل العسكري ضرورة.

لكن المشكلة التي تواجه واشنطن اليوم أن العالم الذي خرج من الحرب الباردة لم يعد موجوداً بالشكل نفسه. العرش لم يسقط، لكنه بدأ يهتز، والفارق الذي كان يفصل الولايات المتحدة عن منافسيها لم يعد بالاتساع نفسه.

الدولار.. أول أعمدة الهيمنة التي بدأت تتصدع

كان الدولار أحد أعظم اختصارات القوة الأميركية. فمن خلاله لم تكن واشنطن تمّول اقتصادها فحسب، بل امتلكت أداة ضغط عالمية تتيح لها التأثير في حركة الأموال والتجارة الدولية، وتحويل العقوبات المالية إلى سلاح جيوسياسي بالغ الفاعلية. لكن امتيازاً بهذا الحجم لا يبقى مصحفاً إلى الأبد. فقد أظهرت بيانات صندوق النقد الدولي أن حصة الدولار من الاحتياطيات الرسمية المعلنة لدى البنوك المركزية بلغت ٥٦,٣٢ ٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥، قبل أن ترتفع إلى ٥٦,٩٢ ٪ في الربع الثالث؛ كما أوضح الصندوق أن جانباً كبيراً من الانخفاض المسجل في الربع الثاني كان نتيجة تحركات أسعار الصرف، لا تحولاً واسعاً في محافظ البنوك المركزية.

ما زال الدولار العملة الاحتياطية الأولى بفارق كبير، فيما تسعى دول عديدة إلى تنويع احتياطياتها، وزيادة حيازتها من الذهب، وتوسيع استخدام العملات المحلية، وتقليل نقاط الضعف أمام العقوبات الأميركية.

الصين.. المنافس الذي يضرب في عمق القوة الأميركية

لم تدخل الصين إلى حلبة المنافسة العالمية بحاصلات الطائرات وحدها، بل دخلتها بالمصانع والموانئ وسلاسل الإمداد والتكنولوجيا. فالصين أصبحت قوة صناعية مركزية في قطاع السيارات الكهربائية والبطاريات والطاقة الشمسية والتقنيات النظيفة، وتقول وكالة الطاقة الدولية إن

ضربة في عدن وتقدّم ميداني في تعز.. صنعاء تصعد الضغط

والبديعة والكويرة والزعازع ونقيل القاهر، والوصول إلى تخوم عزلة الزريقة. كما منحت القوات المسلحة اليمنية الفصائل الموالية للرياض مهلة ٤٨ ساعة للانسحاب من مدينة التربة، مركز قضاء الحجرة، لتجنب القتال، بالتوازي مع اتصالات قبلية لتحييد المدينة عن المواجهات.

مع وصول شحنة أسلحة جديدة إلى معسكر البريقة. كما تحدثت عن توسيع الرد ليشمل أهدافاً في الرياض وجنوب السعودية. ميدانياً، تحدثت المعلومات عن استمرار تقدم القوات المسلحة اليمنية في جهات جنوب تعز، والسيطرة على مناطق وعزل في مديرية الشمايتين، بينها راسن

المسيرة أثناء اجتماع عسكري، ما أدى إلى أضرار واندلاع حرائق في محيط الموقع، وسط حديث عن انفجارات طالت مخازن أسلحة. وقالت مصادر عسكرية في القوات المسلحة اليمنية إن العملية جاءت رداً على غارات جوية سعودية استهدفت العاصمة، مشيرة إلى أن الهجوم تزامن

شهدت الساحة اليمنية تصعيداً لافتاً، مع إعلان مصادر من القوات المسلحة اليمنية استهداف مقر قيادة قوات «التحالف» في عدن، بالتزامن مع تطورات ميدانية جنوب تعز. ووفق المصادر، تعرض المقر الواقع في منطقة الشعب بمديرية البريقة لهجوم بالصواريخ والطائرات



مستوطنو الضفة يستبقون موسم الزيتون.. اعتداءات على المزارعين والأشجار

وتحرم هذه الاعتداءات الفلسطينيين من أراضيهم ومحاصيلهم، وتلحق أضراراً طويلة الأمد بمصدر رزقهم، فيما تحتاج أشجار الزيتون سنوات لتعويض إنتاجها بعد اقتلاعها. وتزيد هذه الهجمات مع اقتراب الموسم السنوي، في محاولة لحرمان الفلسطينيين من ثمار أراضيهم وضرب أحد أهم مصادر دخلهم.



تتصاعد اعتداءات المستوطنين الصهاينة في الضفة الغربية مع اقتراب موسم قطف الزيتون، مستهدفة المزارعين وأراضيهم ومصادر رزقهم. وتشمل الاعتداءات اقتلاع الأشجار، سرقه المحاصيل، مهاجمة المزارعين، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، إضافة إلى قطع الأشجار وإحراقها. فقد هاجم مستوطنون مزارعين فلسطينيين أثناء جني الزيتون في بلدة أودلا جنوب نابلس ومنعهم من مواصلة عملهم، فيما سُرق محاصيل في قرية المغير قرب رام الله، وتعرضت أرض في أم صفا للجرّف. كما أُلقيت نحو ٤٠٠ شجرة زيتون من أرض مزارع في بيت ريماء قرب رام الله. وخلال آب/أغسطس، نُفذ ٦٦٨ اعتداءً للمستوطنين في الضفة الغربية، بينها ١٣٧ في نابلس. وتضررت خلال النصف الأول من العام ١٩٥، ٤٥ شجرة، بينها ٢٦,٣٩٥ زيتونة. وحتى نهاية أيلول/سبتمبر، تضررت ٩٨,٢٩٣ شجرة زيتون، فيما تجاوزت الخسائر المباشرة ٦٦,٥ مليون دولار.

روسيا توسّع ضرباتها على البنية التحتية وخطوط الإمداد الأوكرانية

الليل، بينما تواصلت الهجمات المتبادلة في دونيتسك وزاباروجيا. وباتى ذلك وسط استمرار القصف والهجمات على مواقع عسكرية وبني تحتية، ما يعكس تصاعداً لمواجهة واتساع نطاق العمليات بين الطرفين خلال الأيام الأخيرة، وسط مخاوف من مزيد من الأضرار وتعطل خطوط الإمداد.



في تصعيد جديد، أعلنت وزارة الدفاع الروسية استهداف جسر الشمال في كييف، مؤكدة أن الضربة تهدف إلى تعطيل حركة القوات والإمدادات الأوكرانية. وأكدت السلطات في العاصمة تعرض الجسر لأضرار وإغلاقه أمام حركة المرور، مع فرض قيود احترازية على جسور أخرى. وباتى استهداف الجسر الثاني خلال أيام ضمن تحركات روسية تستهدف البنية التحتية المرتبطة بالمجهود العسكري الأوكراني، بالتوازي مع ضربات على مواقع الإمداد. وتقول موسكو إن هذه العمليات تستهدف قدرات يمكن أن تدعم القوات الأوكرانية. وفي البحر الأسود، أعلنت موسكو استهداف سفينة شحن قالت إنها تحمل مواد ذات استخدام مزدوج ومتجهة إلى أوديسا لصالح القوات الأوكرانية، إضافة إلى مستودع إمدادات في مقاطعة كييف. وبالتزامن، أعلنت روسيا إسقاط ٢١٨ مسيرة أوكرانية خلال